

أميركا وفرنسا على خط لجنة تحقيق في جريمة قصير

اديب ابي عقل

في ظلّ حمى الاستعدادات للاستحقاق الانتخابي النيابي في مرحلته الثانية التي تنطلق صباح غد في دائرتي محافظة الجنوب، وفي ظلّ حمى تصاعد المواجهة بين العماد ميشال عون وأركان المعارضة في وقت بدأت سبحة اللوائح المواجهة في دوائر جبل لبنان تكرر، جاءت جريمة اغتيال الزميل الشهيد سمير قصير لتزيد إرباك المسؤولين إرباكاً في وقت تبدو، وكما يقول مصدر حكومي مطلع، الآلة الأمنية التي يفترض ان تستند الدولة اليها أمنياً ومعلوماتياً مشلولة والعمل يتم تسييره بما هو متوفّر والنتيجة، كما يقول، هي بمقدار ما هو متوفّر.

ويقول ان كل هذه التطورات تحصل في ظلّ وجود اللجنة الدولية لمراقبة الانتخابات النيابية ورئيس لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري المدعي العام الالمني ديتليف ميليس وعدد من الأعضاء الذين ينتظرون انضمام زملائهم الدوليين الآخرين اليهم لتبدأ اللجنة عملها فور ان تضع الانتخابات أوزارها كي لا يتم تفسير أي لقاء أو تحرّك للجنة على غير مقصده أو يتم وضع الأمور في غير نصابها، على رغم ابداء الدولة اللبنانية من خلال رئيسها مجلس الوزراء والوزراء المختصين تحديداً أي الخارجية والعدل والداخلية الاستعداد الكامل لوضع كل الامكانيات في تصرف لجنة التحقيق.

ويلفت المصدر الى ان توقيع التعاون بين لبنان واللجنة الدولية يتم حسمه الأسبوع المقبل من خلال تحديد ما اذا كانت وزارة الخارجية أو العدل ستوقع هذا الاتفاق مع لجنة التحقيق الدولية من زاوية ترجمة الاستعداد اللبناني الرسمي لوضع كل الامكانيات وما يتطلبه عمل اللجنة في هذا السياق.

ويضيف ان المطالبات والتمنيات التي صدرت بعد وقوع جريمة اغتيال الزميل الشهيد قصير بأن تضم لجنة التحقيق الدولية هذا الملف الى ملف الرئيس الشهيد الحريري ليست في محلّها من حيث البعد أو التفسير القانوني على خلفية ان اللجنة التي وصلت طلائعها الى بيروت هي نتيجة اختيار من الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان على خلفية قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي يحدّد مهمة هذه اللجنة ومدة عملها وإن كانت المدة قابلة للتجديد.

وتالياً، يضيف المصدر، فان أي تعديل في مهمة اللجنة أو اضافة أي ملف آخر لتشمله تحقيقاتها يتطلب قراراً جديداً من مجلس الأمن الدولي على غرار ما حصل بالنسبة الى قضية جريمة اغتيال الرئيس الحريري.

ويعرب المصدر عن اعتقاده ان البيان الذي صدر عن السفارة الأميركية أمس والذي يخلص الى ابداء الاستعداد الأميركي للمساعدة السريعة في كشف مخططي ومرتكبي مجزرة اغتيال الزميل قصير، جاء متأبّة فتح الباب أمام الاستعداد الدولي الذي سيكون مشابهاً الى حدّ ما مع ما حصل بالنسبة الى الحريري، خصوصاً وان قصير يحمل الجنسية الفرنسية، وخصوصاً أيضاً ان فرنسا أعطت بعد وقوع الجريمة مباشرة الاشارة الأولى الى نيّتها في متابعة هذا الملف حيث زار سفيرها في بيروت برنار- ايمييه مكان الانفجار، والاشارة الثانية كانت أمس من خلال ايفاد فريق خبراء واختصاصيين عاينوا سيارة قصير من أجل جمع الأدلة اللازمة لوضعها بتصرّف التحقيق سواء كان لبنانياً أو دولياً مع العلم ان فرنسا ستجري تحقيقاتها أيضاً في اغتيال أحد مواطنيها.

ويقول المصدر ان موضوع اللجنة الدولية ستضعه على طريق التنفيذ مطالبات لبنانية قيادية يترجمها طلب رسمي بذلك وهذا الطلب ليس بعيد المنال بالنسبة الى الوزراء المعنيين في الحكومة، خصوصاً وان المسؤولين أبدوا الاستعداد لذلك.